

البرلمان يقر «الحصانة» ويزكي «هادي» مرشحاً توافقياً للرئاسة



القانونون من أعمال السيادة ولا يجوز إلغاؤه أو الطعن فيه الراعي: على الحكومة تحديد مكانم الخلل في الاوضاع الراهنة واتخاذ المعالجات

نص قانون الحصانة :



وكما أقر مجلس النواب تشكيل لجنة من بين أعضائه للاطلاع على الأوضاع في محافظة أبين ومستجداتها وتقديم تقرير بتاريخ ذلك إلى المجلس وأقر مجلس النواب في هذه الجلسة موازنته للعام المالي ٢٠١٢م.

من أجل اليمن

وكان رئيس مجلس النواب قد ألقى أثناء الجلسة كلمة في الحاضرين أشار فيها إلى أن قانون منح الحصانة استثنائي وسيادي ويرعاية دولية وبقرار مجلس الأمن وتوافق عليه القوى السياسية استناداً إلى المبادرة والقرار الأممي.. وأكد الراعي على أهمية هذه الأعمال الوطنية التي تقوم بها حكومة الوفاق الوطني وممثلو الشعب واعتبرها تاريخية تصب في خدمة المصلحة الوطنية العليا لليمن.

كما أكد على أن العمل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية سيظل كما كان في الماضي تضامنياً وتكاملياً بينهما لما فيه خير ومنفعة الأمة اليمنية بأسرها.. وقال: نؤكد لكم أننا سوف نكون عوناً لكم مع الوفاق والاتفاق ولن نخذلكم أبداً ولكن عليكم أن تحددوا أين يكمن الخلل..

وشدد رئيس مجلس النواب على ضرورة تكاتف الجميع وحرص الصفوف لإزالة كافة عوامل إقلاق السكينة العامة، وضرورة تعميق دعائم الأمن والاستقرار وتهئية البلاد لمزيد من استقبال الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة بأشكالها المختلفة وتحقيق رفاهية الشعب.

ودعا رئيس مجلس النواب حكومة الوفاق الوطني إلى تحديد مكانم الخلل في الأوضاع الراهنة، مشدداً على أن الجميع سيستخذ الإجراءات والتدابير اللازمة للقضاء عليها، مطالباً الجميع بالوقوف صفاً واحداً في مكافحة الاختلالات ومعالجة أسبابها والتصدي لها.. وقال: يجب أن نكون جميعاً حكومة وبرلماناً ضد من يخل بأمن وسلامة الوطن سواء في هذا الطرف أو ذاك..

صدر القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٢م بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية فيما يلي نصه:
باسم الشعب..
نائب رئيس الجمهورية..
بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية..
وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م بشأن الإجراءات الجزائية..
واستناداً إلى ما ورد في البند «ثالثاً» من مبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أوجب على مجلس النواب بما فيهم المعارضة أن يقر القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية لرئيس الجمهورية ومن عملوا معه خلال فترة حكمه..
وعلى الفقرة «التاسعة» من الألية التنفيذية للمبادرة التي أوجبت على الأطراف اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وألياتها التنفيذية الموقعتين

مادة "١": يمنح الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، الحصانة التامة من الملاحقة القانونية والقضائية.
مادة "٢": تنطبق الحصانة من الملاحقة الجنائية على المسنولين الذين عملوا مع الرئيس في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية فيما يتصل بأعمال ذات دوافع سياسية قاموا بها أثناء أفعال الإرهاب.
مادة "٣": على حكومة الوفاق الوطني تقديم مشروع بقانون أو مشاريع

المشروع القديم وإدراج مشروع القانون في جدول أعماله. فيما أقر مجلس النواب في جلسته هذه وبالإجماع تزكية نائب رئيس

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة السبت- برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي وبحضور رئيس حكومة الوفاق الوطني الأخ محمد سالم باسندوة وأعضاء الحكومة وبالإجماع- مشروع قانون منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية.

قضى مشروع القانون بمنح الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- الحصانة التامة من الملاحقة القانونية والقضائية، ونص مشروع القانون على أن تنطبق الحصانة من الملاحقة الجنائية على المسؤولين الذين عملوا مع الرئيس في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية فيما يتصل بأعمال ذات دوافع سياسية قاموا بها أثناء أفعال مهامهم الرسمية، ولا ينطبق ذلك على أعمال الإرهاب.

وكلف مشروع القانون حكومة الوفاق الوطني تقديم مشروع بقانون أو مشاريع بقوانين إلى البرلمان حول المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وفقاً لما ورد في الألية التنفيذية للمبادرة الخليجية في فقرتها (ح) من البند (٢١) بما يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ونص مشروع القانون على أن يُعد هذا القانون من أعمال السيادة ولا يجوز إلغاؤه أو الطعن فيه.

وأن تسري أحكام هذا القانون على الأفعال الواقعة خلال فترة حكم الرئيس علي عبدالله صالح وحتى تاريخ صدوره..

وأن يُعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ويُنشر في الجريدة الرسمية، ويفسر هذا القانون بما يتوافق مع مبادرة التعاون الخليجي وألياتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) لعام ٢٠١١م.

وكان المجلس قد استمع في بداية جلسته إلى رسالة رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة الذي طلب فيها سحب مشروع القانون القديم وتقديم مشروع القانون الجديد سالف الذكر، وأقر المجلس سحب

الرئيس علي عبدالله صالح وحتى تاريخ صدوره.
مادة "٦": يُعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ويُنشر في الجريدة الرسمية، ويُفسر هذا القانون بما يتوافق مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وألياتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن رقم "٢٠١٤" لعام ٢٠١١م.
صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء بتاريخ ٢٧/ صفر/ ١٤٣٣هـ- الموافق ٢١/٢١/ ٢٠١٢م
عبد ربه منصور هادي
نائب رئيس الجمهورية

اللجنة العليا للانتخابات باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لتلك الانتخابات وإجرائها في موعدها المحدد.

بقوانين إلى البرلمان حول المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وفقاً لما ورد في الألية التنفيذية للمبادرة الخليجية في فقرتها "ح" من البند "٢١" بما يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.
مادة "٤": يعد هذا القانون من أعمال السيادة ولا يجوز إلغاؤه أو الطعن فيه.
مادة "٥": تسري أحكام هذا القانون على الأفعال الواقعة خلال فترة حكم

الجمهورية الأخ/ عدي ربه منصور هادي مرشحاً توافقياً ووحيداً لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية المبكرة، وكلف

المشروع القديم وإدراج مشروع القانون في جدول أعماله. فيما أقر مجلس النواب في جلسته هذه وبالإجماع تزكية نائب رئيس

المشروع القديم وإدراج مشروع القانون في جدول أعماله. فيما أقر مجلس النواب في جلسته هذه وبالإجماع تزكية نائب رئيس

استعدادات واسعة للانتخابات الرئاسية

تدريبها وتأهيلها حول كيفية التعامل مع المسؤوليات والمهام المناطة بها وفي الحفاظ على سجل انتخابي نظيف.

مهمة وطنية

من جانبه تحدث القاضي سهل حمزة رئيس قطاع الاعلام عن أهمية الانتخابات الرئاسية المبكرة وتصانف جهود الجميع وحشد الناخبين لانجاحها باعتبارها عملاً وطنياً في المقام الأول سيعود بالخير والاستقرار على الشعب بأكمله الذي عانى كثيراً للخروج من أزمتة بطريقة سلمية وهي التي تتجسد اليوم عبر ما تبذله اللجنة وشركاؤها المحليون والدوليون لإنجاح الاستحقاق الانتخابي الرئاسي المبكر.

تأمين الانتخابات

> الأوضاع الأمنية المتدهورة على هذا الصعيد كانت محط اهتمام لجنة الانتخابات ممثلة بالقطاع الأمني حيث يقول رئيس القطاع القاضي سبا الحجي إنه تم إعداد خطة أمنية محكمة بناءً على تنسيق وتعاون مستمر مع محافظي المحافظات والسلطات المحلية في عموم المحافظات والمديرية لتأمين عمل اللجان الانتخابية الإشرافية والأصلية والفرعية ولجان الصناديق.

مؤكد أن الخطة ركزت في مضامينها على توفير ضمان سلامة اللجان الانتخابية التي سيكون على عاتقها إنجاح هذا الاستحقاق. مشيراً إلى أنه تم توفير (١٠٣) آلاف ضابط وجندي من منتسبي القوات المسلحة والأمن لتنفيذ هذه المهمة الوطنية.

مبيناً أنه تم إعداد خطة أمنية خاصة للجان الانتخابية الخاصة بمناطق النازحين ومناطق التوتر الأمني سواء في أبين أو غيرها وذلك لتلافي أي اشكالات قد تعيق إجراء الانتخابات في منطقة من المناطق.

مع بدء العد التنازلي ليوم (٢١) فبراير ٢٠١٢م الذي سيشهد إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة تنفيذاً للمبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمعة.. تواصل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء تنفيذ المهام والمسؤوليات المناطة بها وفقاً للاتفاق التسوية السياسية وقرار تشكيلها الذي ارتكز على مبدأ النزاهة والاستقلالية والحياد التام للوطن ومصالحه العليا.

وبهذا الخصوص أكد رئيس اللجنة العليا للانتخابات القاضي محمد حسين الحكيمي أن اللجنة أنجزت ٨٠٪ من المهام والمسؤوليات المناطة بها..

بليغ الخطابي



منوهاً إلى عملية التأهيل والتدريب ورفع مستوى كفاءة اللجان الانتخابية المكلفة بإدارة العملية الانتخابية حيث ستباشر اللجنة عملية تدريب المدربين الذين سيتولون تدريب رؤساء وأعضاء

فيما تعمل على مدار الساعة لاستكمال ما تبقى من مهام وصولاً إلى يوم ٢١ فبراير ٢٠١٢م. مشيراً إلى حرص اللجنة بكل قطاعاتها على العمل وفق المبادئ التي شكلت على ضوءها من السلطة القضائية، والإسهام في تعزيز العملية الديمقراطية في البلاد وهو ما يعد عبئاً كبيراً عليها إلا أنها تعهدت بإنجاز وانجاح هذا الاستحقاق الوطني..

استعدادات النجاح

من جانبه يقول رئيس قطاع التخطيط القاضي يحيى اليرباني: إن اللجنة أعدت وخاصة بعد التوقيع على المبادرة الخليجية وقرار دعوة الناخبين ٢٦ نوفمبر الماضي، كافة التجهيزات الفنية ومتطلبات العملية الانتخابية بما تشمله من أدلة ونماذج انتخابية ووثائق قانونية ومستلزمات مرتبطة بسير الإجراءات للوصول إلى ٢١ فبراير ٢٠١٢م.. وايضا بما يكفل إعطاء الحق لجميع المواطنين في المشاركة الفعالة في هذه الانتخابات.. حيث تم تشكيل لجان انتخابية خاصة لاستقبال من بلغوا السن القانونية ومن يتواجدون في غير مراكزهم الانتخابية ولجان أخرى خاصة بالنازحين من محافظة أبين وقد تم تحديد أماكن اللجان بناءً على تنسيق مع الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين وأماكن تواجدهم.

مبيناً أنه تم الانتهاء من طباعة السجل الانتخابي وتغليفه وتقسيمه على مستوى كل دائرة ومركز وصندوق إلى جانب إعداد مستلزمات عمل اللجان من مطبوعات وقرطاسية وأخبار وفق آخر التقنيات الحديثة بما يعزز من إجراءات الشفافية والنزاهة للأجراءات والخطوات التي تمضي فيها اللجنة.